

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

إدارة	تاريخ
١٢	١
٩١٢	

الرقم :

التاريخ : ١٤ - سبتمبر ٢٠٠٨

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة .. وبعد ..،،،

نتقدم نحن الموقعين أدناه بالاقترح بقانون المرفق في شأن إنشاء وإنجاز مدن طبية في الكويت شاملة مختلف التخصصات مشفوعاً بمذكرة إيضاحية راجين عرضة على مجلس الأمة الموقر مع إعطائه صفة الاستعجال .

مع خالص الشكر ..،،،

مقدمو الاقتراح

مرزوق فالح الحبيني

أحمد عبدالعزيز السعدون

د. حسن عبدالله جوهر

مسلم محمد المبارك

علي سالم الدقباسي

بسم الله الرحمن الرحيم
مع امانة لجنة الدراسات والبحوث
٧/٩

٢١١٦٩١٤



**اقتراح بقانون
في شأن إنشاء وإنجاز مدن
طبية في الكويت شاملة مختلف التخصصات**

- بعد الاطلاع على الدستور وبخاصة المادة ١٥ منه ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه واصدرناه ،

(مادة أولى)

تلتزم الحكومة خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون بإنشاء وإنجاز خمس مدن طبية أو أكثر شاملة مختلف التخصصات والمعدات وبقدرة استيعابية كافية لخدمة جميع محافظات الكويت .

(مادة ثانية)

تخصص الاعتمادات المالية اللازمة للأعمال التمهيدية للمدن الطبية من وفورات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ م ، أو بطلب اعتماد إضافي ، وتدرج الاعتمادات اللازمة لإنشاء وإنجاز المدن الطبية المشار إليها في المادة السابقة في الميزانية العامة للدولة بدءاً من السنة المالية ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م .

(مادة ثالثة)

تقدم الحكومة إلى مجلس الأمة خلال الأسبوع الأول من كل من شهري إبريل وأكتوبر من كل عام تقريراً مفصلاً عن الخطوات التنفيذية لإنشاء وإنجاز المدن الطبية المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون .

(مادة رابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**أمير الكويت
صباح الأحمد الجابر الصباح**



المذكرة الإيضاحية لاقتراح بقانون في شأن إنشاء وإنجاز مدن طبية في الكويت شاملة مختلف التخصصات

لم يعد من لغو الكلام المبالغ فيه الحديث عن تراجع الخدمات الطبية في الكويت وترديها بشكل تصاعدت معها الشكوى من مختلف شرائح المجتمع الكويتي ، الأمر الذي صار يدعو إلى اتخاذ خطوات لا تقتصر على ما يتخذ من إجراءات تبين عدم كفايتها مثل تأهيل بعض المستشفيات أو المراكز الطبية أو المستوصفات ، وإنما خطوات جذرية فعلية تحقق ماتضمنته المادة ١٥ من الدستور التي تنص على " تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة " .

ومن أجل ذلك أعد هذا الاقتراح بقانون ناصاً في مادته الأولى على أن تلتزم الحكومة خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون بإنشاء وإنجاز خمس مدن طبية أو أكثر شاملة مختلف التخصصات وبقدرة استيعابية كافية لخدمة جميع محافظات الكويت ، وحتى يمكن الشروع في المباشرة بالأعمال التمهيدية أيّاً كان نوعها فقد نصت المادة الثانية على تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لهذه الأعمال من الوفورات في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، فإن لم يكن في الميزانية وفورات أو لم تكن هذه الوفورات كافية أمكن عندئذ أن تطلب الاعتمادات اللازمة للأعمال التحضيرية بإعتماد إضافي على أن تدرج الاعتمادات اللازمة لإنشاء وإنجاز هذه المدن الطبية في الميزانية العامة للدولة بدءاً من السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩م.

وحتى يتسنى متابعة التنفيذ فقد نصت المادة الثالثة من الاقتراح بقانون على أن تقدم الحكومة إلى مجلس الأمة خلال الأسبوع الأول من شهري أبريل وأكتوبر من كل عام تقريراً مفصلاً عن الخطوات التنفيذية لإنشاء وإنجاز المدن الطبية المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون .